نقد متون الحديث عند علماء المسلمين
دراسة تأصيلية تحليلية

ID No. 3077

(PP 76 - 87)

https://doi.org/10.21271/zjhs.24.2.5

إحسان عبدالمنعم سمارة
جامعة جرش- الأردن
ihsan.samara47@gmail.com

ئاوات محمد آغا بابا
كلية التربية في شارزور /جامعة حلبجة-حلبجة
awat.agha@uoh.edu.iq

الاستلام:2019/08/04

القبول : 2020/01/20

النـــشر: 2020/04/20

الملخص

يتعلق هذا البحث بموضوع نقد متن الحديث عند علماء المسلمين، حيث كان الباعث على نقد متن الحديث منذ عهد الصحابة إلى يومنا هذا لدى علماء المسلمين لأغراض عدة أهمها: صيانة الأحاديث المنسوبة إلى النبي عليه السلام من التدليس والوضع والكذب، وتمحيصها وتميزها من الضعيف والموضوع، بناء على قواعد وموازين شرعية وعقلية مستوحاة من الوحي، أو ما أرشد إليهم الوحي باعتبارها موازين وقواعد لنقد متن الحديث، وقد تناول البحث تعريف النقد وتعريف الحديث وعلاقته بالسنة والخبر والآثار، وتناول أيضًا نقد متون الحديث مع بيان أهم القواعد والموازين التي من خلالها تنتقد ما ينسب للنبي عليه السلام،. وقد توصلت الدراسة إلى أن ما يقوله المستشرقون ومن تأثر بهم، بأن نقد الحديث عند علماء المسلمين كان نقدًا للسند دون المتن، أو نقدًا خارجيًا للرواية دون النقد الداخلي، كلام عار عن الصحة والدليل، ولم يستطيعوا أن يبرهنوا على ما يدعونه أو يقولونه؛ لأنه مجرد كلام وينقضه جهود العلماء المسلمون منذ أن عنى الصحابة بنقد متن الحديث ومرورًا بزمن جمع الأحاديث تبويبًا وتصنيفًا من لدن العلماء. وقد توصلت الدراسة أيضًا إلى ضرورة تقديم بعض توصيات أهمها: يجب أن لا يفتح الباب على مصراعيه لكل من هبَّ ودبَّ ليدلي بدلوه في علم الحديث دراية ورواية، وإنما يقتصر ذلك على الثقاة العدول من المؤهلين بفن نقد متن الحديث ولديهم الملكة النقدية والبصيرة والفهم الثاقب بكل ما يتعلق بالحديث وعلومه.

الكلمات المفتاحية: نقد الحديث، متن الحديث، قواعد نقد المتن.

1- المقدمة

إن نقد الحديث مسألة قديمة حديثة تتجدد في العالم الإسلامي، قديمة بمعنى أنه ظهر بظهور الفتن والفِرق بين المسلمين من جهة، وظهور الوضع والكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم إما ترغيبا وإما ترهيبا، أو من قبل أعداء الإسلام من جهة أخرى، وبمعنى حديثة؛ أنه ظهر مع ظهور المراكز التغريبيَّة والاستشراقية لدراسة الإسلام من أجل محاربته تارة، ومن أجل تحريفه تارة أخرى، أو من أجل إثارة الشكوك حوله ابتداء بالحرب على القرءان وانتهاء بالحرب على الأحاديث النبوية الشريفة، وإثارة الشكوك حولها، ففي هذا البحث يلقي الباحثان الضوء على نقد متون الحديث عند علماء المسلمين؛ فيكون البحث متناولا تعريف نقد متن الحديث ومشروعيته، وقواعد نقد متن الحديث، مع بيان منهجهم في نقد الأحاديث، حيث يعتمد منهجهم على التحري والدقة؛ من أجل حماية الحديث النبوي من الوضع والتدليس. لأن هناك من يدعي بأن العلماء لم يهتموا بنقد متن الحديث بقدر اهتمامهم بنقد السند، أو لم يهتموا بنقد المتن أصلا متذرعين بذلك للنيل من السنة النبوية الشريفة، حيث يقول الأمير كاتياني: "كل قصد المحدثين ينحصر ويتركز في واد جدب ممحل في سرد الأشخاص الذين نقلوا المروي؛ ولا يشغل نفسه بنقد العبارة والمتن نفسه." (م. ت. هوتسما، وآخرون، 1998،ج1، 837)؛ ويقول جوزيف شاخت: "ومن المهم أن نلاحظ أنهم أخفوا نقدهم لمادة الحديث، وراء نقدهم للإسناد نفسه." (المصدر نفسه)، ثم جاء أحمد أمين متأثرًا بما قاله المستشرقون ويقول: "وقد وضع العلماء للجرح والتعديل قواعد ليس هنا محل ذكرها، ولكنهم- والحق يقال- عنوا بنقد الإسناد أكثر عنوًا بنقد المتن." (أمين، 1959، 217) ويتابع ويقول: "إن المحدثين عنوا عناية بالنقد الخارجي (السند)، ولم يعنوا هذه العناية بالنقد الداخلي، فقد بلغوا الغاية في نقد الحديث من ناحية رواته جرحًا وتعديلًا... ولكنهم لم يتوسعوا كثيرًا في النقد الداخلي، فلم يتعرضوا لمتن الحديث هل ينطبق على الواقع أو لا؟." (أمين، د.س، ج2، ص130). والبحث يركز على تفنيد هذه الدعاوى ونقضه بطريقة وضع الخط المستقيم بجانب

الخط الأعوج وذلك من خلال بيان قواعد ومناهج وموازين نقد متن الحديث منذ زمن الصحابة رضوان الله عليهم إلى زمن تدوين قواعد وضوابط لنقد المتن لدى العلماء دراسة تأصيلية تحليلية.

2،1 مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث في أن هناك من يدعي بأن العلماء لم يهتموا بنقد متون الحديث بقدر اهتمامهم بنقد السند، أو لم يهتموا بنقد المتن أصلا متذرعين بذلك للنيل من السنة النبوية الشريفة.

3،1 أهمية البحث: تأتي أهمية البحث في الدفاع عن الأحاديث النبوية الصحيحة، والدفاع عن جهد العلماء المسلمين في دفاعهم عن الحديث النبوي الشريف من خلال وضعهم قواعد وموازين لتمييز الأحاديث الصحيحة عن الموضوعة والضعيفة من خلال نقدهم للمتن والسند معًا.

1.4 هدف البحث: يهدف البحث إلى بيان زيف وبطلان ما يقوله المستشرقون ومن تأثر بهم، بأن نقد الحديث عند علماء المسلمين كان نقدًا للسند دون المتن، أو نقدًا خارجيًا للرواية دون النقد الداخلي، كلام عار عن الصحة والدليل، ولم يستطيعوا أن يبرهنوا على ما يدعونه أو يقولونه؛ لأنه مجرد كلام وينقضه جهود العلماء المسلمون منذ أن عنى الصحابة بنقد متن الحديث ومرورًا بزمن جمع الأحاديث تبويبًا وتصنيفًا من لدن العلماء.

5،1 فرضية البحث : هل العلماء المسلمون اهتموا بنقد متن الحديث، أم كان جل اهتمامهم في نقد سند الحديث أو ما يسمى بالنقد الخارجي للنص؟

1.6 منهج البحث : وقد استخدم الباحثان المنهج التأصيلي ويقصد بالمنهج التأصيلي العناية بتأصيل مسألة نقد متن الحديث سندا ومتنا؛ وردها إلى زمن الصحابة والتابعين والعلماء الذين أتوا من بعدهم، وبيان كيفية نشأة نقد متن الحديث ومراحل وتطوره وبيان قواعده وموازينه؛ والمنهج التحليلي وذلك بوصف ظاهرة نقد متن الحديث عند علماء المسلمين ووصف القواعد والموازين التي ينتقد على أساسها متن الحديث وتحليلها في ضوء القواعد والموازين الأصولية المعتبرة.

2: نقد الحديث ومشروعيته

ويتضمن هذا المبحث مطلبين:

2،1 : معنى نقد الحديث ومشروعيته

النقد لغة: النقر للاختبار، أو إظهار ما في الشيء من عيب أو حسن، ومنه نقد الأدب والشعر ونحو ذلك. ونقد الشيء نقره ليختبره، أو ليميز جيده من رديئه. (ابن فارس، 2001، 1006)، (الفيروزآبادي، 2005، 412).

معنى المتن لغة واصطلاحًا: المتن في اللغة: الصلب، والظهر، وما صلُب وارتفع من الأرض، ومتن الكتاب أصله، ويقال رجل متن: أي صلب. (الزمخشرى، 1998، ج1، ص192-193)، (مصطفى وآخرون، د.س، ج2، ص853).

والمتن في الاصطلاح: ورد في معنى المتن اصطلاحًا أكثر من تعريف أهمها في اصطلاح المحدثين:

جاء في قواعد التحديث: المتن هو : "ألفاظ الحديث التي تقوم بها المعاني." (القاسمي، 2004، 342).

وجاء في المنهل الروي: المتن في اصطلاح المحدثين: "ما ينتهي إليه غاية السند من الكلام." (ابن جماعة، 1986، ج1، ص29).

وجاء في الإلماع: المتن: "ما وقع في غاية السند من القول أو الفعل أو التقرير." (اليحصبي، د.س، 119).

ومن خلال هذه التعاريف للمتن اصطلاحًا يتبين أن المعنى لا يخرج عن كونه أنه يشمل: اللفظ أو الفعل أو التقرير المنسوب إلى النبي صلى الله عليه وسلم، ولذلك كان التعريف للمتن بأنه: "ما انتهى إليه السند في الحديث أو ما ينتهي إليه غاية السند من الكلام؛ مثل القول المنسوب للنبي صلى الله عليه وسلم، هذا القول نفسه هو المتن، والفعل المنسوب للنبي صلى الله عليه وسلم هذا هو متن أيضًا، ومثل إقرار النبي صلى الله عليه وسلم العزل، أو إقراره اختلاف الصحابة في الفهم، فهذا أيضًا هو متن الحديث، وكل ذلك هو ما ينتهي إليه السند، أي نص الحديث الذي ينتهي إليه السند من قول النبي صلى الله عليه وسلم أو فعله أو تقريره، وعند بعض أو صفة من صفاته صلى الله عليه وسلم.

الحديث لغةً: وردت كلمة الحديث في اللغة بمعنى الجديد، أي ما يقابل القديم، ووردت بمعنى الخبر، ويطلق على القليل منه والكثير، وهذا ما قاله أصحاب القواميس حيث ورد: "الحديث: الجديد ... والخبر ... وكل ما يتحدث به من كلام وخبر، ويقال: الحديث ذو شجون، ذو فنون وأغراض." (الفيروزآبادي، 2005، 1208،167)، (ابن منظور، د. س، مادة حديث، ج2، ص133)، (مصطفى وآخرون، د. س، ص160)، (السيوطي، 2003، 42).

إذن فالحديث في اللغة مرادف للخبر. وفي هذا الخصوص قال محمد عجاج الخطيب: "فالحديث والخبر في اللغة مترادفان من وجه." (الخطيب، 1988، 20).

الحديث اصطلاحًا: وردت كلمة الحديث في نصوص القرءان الكريم والسنة المطهرة، بنفس المعنى اللغوي المرادف للخبر، كقوله تعالى: (... إِن لَّمْ يُؤْمِنُوا بِهَذَا الْحَدِيثِ أَسَفاً) الكهف: (6)؛ وقوله سبحانه: (وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ) الضحى: (11). إلا أن العلماء استخدموها في العلوم الشرعية عند إطلاقها للدلالة على السنة النبوية، علمًا أن النبي صلى الله عليه وسلم استعملها بمعنى القرءان الكريم، واستعملها بمعنى السنة كما هو مبين في قوله صلى الله عليه وسلم: "إن أحسن الحديث كتاب الله...." (البخاري، 1998، كتاب الأدب، باب في الهدي الصالح، رقم: (6098)، ص1177). وقوله لأبي هريرة عندما سأله عن أسعد الناس بشفاعته: "لقد ظننت يا أبا هريرة أن لا يسألني عن هذا الحديث أحد أولى منك، لما رأيت من حرصك على الحديث." (البخاري، كتاب العلم، باب الحرص على الحديث، رقم: (99)، ص45)؛ وقوله صلى الله عليه وسلم: "من حدّث عني بحديثٍ يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين." (مسلم 1998، باب وجوب الرواية من الثقات وترك الكاذبين، ص21.)؛ ويقول محمد عجاج الخطيب: "وقد تطور استعمال هذا اللفظ، وأصبح يطلق على نوع خاص من الأخبار....." (الخطيب، 1998، 20).

فعلى ضوء ما ورد في معنى الحديث نجد أن جمهور المحدثين ذهبوا إلى أنّ الحديث في عرفهم هو: كل ما نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم من قول، أو فعل، أو تقرير أو صفة، وليس أي خبر يسمى حديثًا. والفرق في الأخبار بين ما هو بمعنى السنة أو الحديث، وبين ما هو بمعنى أقاويل البشر، إنما يلزم في التوفيق أو الترجيح بين الأدلة، كما يلزم للتمييز بين ما هو من أقوال البشر، وبين ما هو وحي من الله تعالى، أي بين الأخبار التي تصلح أن يستدل بها على أمر شرعي، وبين الأخبار التي يُستأنس بها في الأمور الشرعية، كآراء الصحابة والتابعين ونحو ذلك. وهذا أمر لابد من مراعاته والوقوف عليه، عند علماء الآثار، والأخبار، والسنن، للتعرّف على ما إذا كان استخدامها بمعنى واحد أو بمعان متغايرة، دفعًا للبس بين ما هو سنة متصلة بالنبي صلى الله عليه وسلم، وبين الأخبار التي لا صلة لها بالنبي صلى الله عليه وسلم، فالقضية لا تُحكم بما التزمه هذا الفريق أو ذلك من دلالة اصطلاحيّة، وإنما تُحكم بواقع حال الخبر، هل نسبته إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صحيحةً أم لا؟ سواء أكان المقصود بالخبر ما يُنسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم، أم المنسوب لغيره، وبغض النظر عما اصطلح عليه القوم بقولهم الحديث هو السنة، والخبر غيرها، أو قولهم الحديث هو السنة، والأثر غيرها، فالنبي صلى الله عليه وسلم أطلق مسمى الحديث على القرءان، وأطلق مسمى الحديث على السنة، والأحاديث المفتراة تسمى أحاديث. والأحاديث الصحيحة تسمى أحاديث، ولا مشاحّة في المصطلح، ولم يوجد أي دليل من العقل أو الشرع يمنع من ذلك. وأيًا كانت الدلالة في عرف المحدثين فلا تغيّر من واقع الحال بخصوص وجوب التثبت مما روي عن النبي عليه السلام ونقده، سواءً سميت رواية، أم أحاديثًا أم أخبارًا، أم سنة، أم آثارًا. لمعرفة صلتها بالوحي أم لا. وقد سبق أن ذكر الباحثان معنى الحديث مرادفًا للسنة عند المحدثين. وقيل الحديث ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم، والخبر ما جاء عن غيره، ومن ثم قيل لمن يشتغل بالسنة محدث، وبالتواريخ ونحوها إخباري.

ونقد متن الحديث: أي التفحص فيما نُسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير على ضوء القواعد والأسس التي جاء بها الشرع الإسلامي، وعلى ضوء القواعد والأسس التي التزمها علماء الحديث في قبول الحديث النبوي، وعدم قبوله، وفي هذا الخصوص يقول أبو غدة: "فالصحابة الكرام رضوان الله عليهم كانوا مطمئنين إلى شيوع الصدق والأمانة بينهم، فما كانوا يسألون عن الإسناد ... حتى وقعت الفتنة في مقتل سيدنا عثمان، ونجمت بعض الأهواء، فسألوا عن الإسناد حينئذ، وقاموا بالنقد والتفلية للأخبار." (أبو غدة، 1984، 39). وهذا النقد أو التفلية أو التمحيص والاختبار للأحاديث النبوية هو الذي عُرف بنقد متن الحديث. ومما لا شك فيه أن ذلك هو المنهج الذي سار عليه الصحابة رضوان الله عليهم، إذ أنهم لم يكتفوا بالتثبت من إسناد الحديث، بل كانوا ينقدون متون الأحاديث ويناقشونها ويعرضونها على نصوص القرءان والسنة النبوية المحفوظة وقواعد الدين، فما وجدوه مخالفًا لذلك ردوه وتركوا العمل به، كل ذلك لشدة اهتمامهم بالسنة وحرصهم عليها؛ لأن حفظ السنة واجب والقاعدة الأصولية تقول: "ما لا يتم الواجب إلاّ به فهو واجب." (الآمدي، 2003، ج1، ص149.)، على ما قرره علماء أصول الفقه الإسلامي، ومن هنا كان التثبت من السنة النبويّة من قبل الصحابة رضوان الله عليهم، والذب عنها وحفظها من الدس والتحريف خاصة بعد استشراء الفتن، وفُشوّ الكذب فاستشعروا بأن هذا مما لا يتحقق بالنظر في الأسانيد وحدها، خاصة بعد أن برع الزنادقة وذوي الأهواء، في تركيب متون كاذبة على أسانيد صحيحة كما أشار إلى ذلك القاضي عياض بقوله: "... ومنهم من لا يضيع متن الحديث، ولكن ربما وضع للمتن الضعيف إسنادًا صحيحًا." (عياض، 1998، ج1، ص154)، ثم إن النصوص الواردة في التثبت من الأخبار، بحفظها، والوعي عليها حتى يؤديها على النحو الذي وردت فيه، مما أوجبه الشرع الإسلامي؛ لأن عملية الدس على السنة أو إدخال غيرها عليها، قد يحدث من عدم التثبت من الأخبار، كما يظهر في الحديث النبوي الذي نهى فيه النبي صلى الله

عليه وسلم أن يحدّث المرء بكل ما يسمع: "كفى بالمرء كذبًا أن يحدّث بكل ما سمع." (مسلم، 1998م، باب النهي عن الحديث بكل ما سمع، رقم: (5)، ص22) وقد يداخل الرواية ما هو غريب عنها، من جراء ضعف الإتقان في الربط بين الألفاظ ومعانيها، فلا يُنقل الحديث عند روايته بالمعنى، على الوجه الذي قيل فيه، وقد يتطرق الخلل إلى السنة النبوية، من جراء العاطفة الدينيّة، كما هو الحال في الأحاديث الموضوعة من قبل النُسّاك الذين ليسوا على درجة من الفقه في الدين. لهذه الاعتبارات وغيرها، فإن الحفاظ على السنة النبوية، وضمان صحّتها، مما يستلزم وجوبًا مراعاة نقد المتن الحديثي ولذلك كان الاهتمام بنقد متن الحديث وتمحيصه، منتشرًا في عهد الصحابة والتابعين، أي في خير القرون، رغم ما عُرف عنهم من الحرص على دين الله والبعد عن الأهواء، وتحري الضبط، ويدل على ذلك أنه قد رُدَّت أحاديث في زمنهم، لا لضعف في سندها، فالصحابة كلهم عدول، وإنما العلة في متنها. ولم يُنكر أحد منهم ذلك العمل، ولو لم يكن مشروعًا لأنكر بعضهم على بعض في ذلك، فيكون إجماع الصحابة على مشروعيّة نقد متن الحديث، لتمييز الصحيح من الضعيف أو الموضوع في الرواية عن النبي. وفي هذا الخصوص يقول عبدالفتاح أبو غدّة: "... وتحديد نشوء نقد المتن والإسناد من أوائل عهد الصحابة والتابعين...." (أبو غدة، 1984، ص41)، (الخطيب، 1988، 112، 126)؛ ويقول محمود سالم عبيدات: "... لم يكتفِ الصحابة بالتثبت من إسناد الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم، بل نقدوا متون الأحاديث وناقشوها، وذلك بعرضها على نصوص وقواعد الدين، فإن وجدوا مخالفاً لشيء منها ردوه وتركوا العمل به ...، إن الصحابة كانوا يتثبتون في أمر الحديث ويعرضون متنه على الآيات الكريمة والأحاديث والمبادئ الإسلامية العامة، ويَزِنون الراوي والمروي بميزان النقد العلمي الصحيح، وهذا نوع من نقد المتن والسند...." (عبيدات، د.س، ٣٨-٤١)، وسنأتي في المطلب الثاني أهم القواعد والموازين التي التزمها الصحابة والتابعون وعلماء المسلمين في نقد الحديث من المبحث الثاني بعنوان نقد الحديث عند علماء المسلمين مزيد من الإيضاحات في القواعد والموازين الشرعيّة لنقد متن الحديث.

2،2: أهمية الحديث النبوي – السنة النبوية – في الإسلام

إن المعلوم من الدين بالضرورة، أن الله تعالى أنزل القرءان، وأوحى به إلى رسوله محمد صلى الله عليه وسلم، وأمره بتبليغه للناس، وهذا بيّن في محكم التنزيل مثل قوله سبحانه: (تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيراً) الفرقان: (1)؛ وقوله سبحانه: (وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحاً مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَكِن جَعَلْنَاهُ نُوراً نَّهْدِي بِهِ مَنْ نَّشَاء مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ) الشورى: (52)؛ وقوله سبحانه: (...وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ) النحل: (44). فهذه الآيات وغيرها كثير مما تجعل من شرائط الإيمان بالعقيدة الإسلامية، التلازم بين الكتاب – القرءان الكريم – وبين السنة النبوية، والسنة النبوية هي: كل ما أُلقي إلى النبي صلى الله عليه وسلم بوحي من الله تعالى، وهذا هو الموضح لما في القرءان الكريم، وهو المبين لكل ما أُبهم من قواعده وأحكامه وأصوله، أو ما أُبهم من أمور الدين التي لم تتضح معالمها في القرءان الكريم، إما قولاً أو فعلًا أو تقريرًا، فالنبي صلى الله عليه وسلم هو الأسوة الحسنة في كل أمر من أمور الإسلام، فهمًا وتطبيقًا. وبدون ذلك يكون التدين بالإسلام على الحقيقة متعذرًا مبتورًا، ولذلك قال الله تعالى: (وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلاَّ لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللّهِ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُواْ أَنفُسَهُمْ جَآؤُوكَ فَاسْتَغْفَرُواْ اللّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُواْ اللّهَ تَوَّاباً رَّحِيماً فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّىَ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لاَ يَجِدُواْ فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجاً مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيماً) النساء: (64- 65)؛ وقال سبحانه: (...وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً وَكَفَى بِاللّهِ شَهِيداً مَّنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللّهَ وَمَن تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظا) النساء: (79 - 80).

وعلى ضوء هذه النصوص المحكمة، فإن ما ثبت صحته عن النبي عليه السلام في غاية الأهمية ومكانته في الدين أنه مثل القرءان الكريم، من حيث بيان قواعد الإسلام وأحكامه ونظمه وأصوله وفروعه، وكذلك يتوقف عليها فهم القرءان، وتخصيص عامّه وتقييد مطلقه، وتفصيل مجمله، وتوجيه دلالاته، والتعرف على المصطلحات الشرعيّة الواردة فيه. ويتأيد ذلك بقوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللّهِ وَالرَّسُولِ ....) النساء: (59)؛ وقال عليه السلام: "ألا إني أوتيت الكتاب – أي القرءان الكريم – ومثله معه...." (التبريزي، 1985، كتاب الإيمان، باب الاعتصام بالكتاب والسنة، رقم: (163)، ج١، ص57)، (أبو داود 1997، كتاب السنة، باب في لزوم السنة، رقم: (٤٦٠٤)، ج5، ص11-12). وقد أفاض العلماء المختصون في علوم الشريعة الإسلامية، في الصدر الأول من خير القرون، في بيان أهمية ما روي عن النبي عليه السلام ومكانته من الدين، ودوره في فهم القرءان الكريم فكان مما قالوه في هذا الصدد: "الكتاب أحوج إلى السنة، من السنة إلى الكتاب." (عبدالبر، د.س، رقم: (2351)، ج2، ص1193)؛ لأن السنة تفصل في القرءان وتبين المراد منه، وقالوا: "إن الله بعث إلينا محمدًا صلى الله عليه وسلم ولا نعلم شيئًا – أي من أمور الدين – فإنما نفعل كما رأينا محمدًا صلى الله عليه وسلم يفعل...." (ابن ماجة، 1998)، باب تقصير الصلاة في السفر، رقم: (1066)، ج2، ص277)؛ وقال الخطيب: "... وقد جاءت السنة في الجملة

موافقة للقرآن الكريم، تفسر مبهمه، وتفصل مجمله، وتقيد مطلقه، وتخصص عامّه، وتشرح أحكامه وأهدافه، كما جاءت بأحكام لم ينص عليها القرءان الكريم، فكانت السنة في الواقع تطبيقًا عمليًا يتخذ مظاهر مختلفة...." (الخطيب، 1988، ص23-24)؛ ويقول أبو غدة: "فالسنة والكتاب توأمان لا ينفكان، ولا يتم التشريع إلا بهما جميعا. والسنة مبينة للكتاب وشارحة له، وموضحة لمعانيه ومفسرة لمبهمه، فهي من الكتاب بمنزلة الشرح له، يفصل مقاصده ويتم أحكامه." (أبو غدة، 1984، ص10-11).

إذن والحالة هذه فما صح عن النبي عليه السلام مرتبط بالقرءان الكريم، على نحو لا يمكن تصور انفكاكه عنه، لكون النبي صلى الله عليه وسلم أمر أن يتلو القرءان والحكمه – أي السنة- وهو يُعلِّم الناس دينهم، وأُمر صلى الله عليه وسلم أن يزكي المؤمنين، بأحكام وتشريعات أوحيت إليه، وكذلك أمر الله نبيه محمد صلى الله عليه وسلم، أن يحكم بين الناس بما أراه الله في الكتاب والسنة. وأمره أن يكون أسوة للناس في كل ما يصدر عن البشر من أعمال. فذلك كله من السنة، وهكذا الحال في كل شؤون البشر في الحياة، مما لا يتأتى القيام بها على النحو الذي يرضي الله تعالى إلا بما صح عن النبي، ومن هنا كان الأنبياء والرسل بشرًا. حتى يكونوا أسوة للبشر في أفعالهم المشروعة. وإلى ذلك تشير الآية في قوله سبحانه: (أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَباً أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَىَ رَجُلٍ مِّنْهُمْ أَنْ أَنذِرِ النَّاسَ وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُواْ أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِندَ رَبِّهِمْ ...) يونس: (2). فما صح عن النبي عليه السلام جزء من الوحي كما أسلفنا آنفا، ومن مقتضيات العقيدة الإسلامية، التي أساسها الشهادتين ولا يتصور وجود إيمان حقيقيّ إلا بما صح عن النبي عليه السلام، ولذلك نجد الآيات المحكمات من القرءان العظيم آيات متعددة في الربط بين طاعة رسول الله وطاعة الله. وآيات أخرى تؤكد على أن طاعة الله من طاعة رسوله، كقوله سبحانه: (وَأَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَاحْذَرُواْ فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَاعْلَمُواْ أَنَّمَا عَلَىَ رَسُولِنَا الْبَلاَغُ الْمُبِينُ) المائدة: (92)؛ وقوله سبحانه: (مَّنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللّهَ) النساء: (80)؛ وقوله سبحانه: (... وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا ...) الحشر: (7). وكذلك العديد من الأحاديث النبوية تؤكد على ضرورة التمسك بالكتاب والسنة معًا بدون تفريق بينهما كقوله صلى الله عليه وسلم: "إني قد تركت فيكم شيئين لن تضلوا بعدهما كتاب الله وسنتي." (النيسابوري، د.س، كتاب العلم ، ج1، ص93).

فهذه النصوص تبيِّن أهمية ما صح عن النبي ومكانته في الإسلام، ولإدراك الصحابة والتابعين أهمية ما روي عن النبي ومكانته، فقد أولوه كل اهتمام، واحتاطوا له غاية الاحتياط من جهة الراوي والرواية، لكون الرواية مما قد يتطرق إليها الخلل عن طريق الوهم وسوء الحفظ والتصحيف من خلال الرواية بالمعنى ونحو ذلك بحيث يمكن أن ينال من الإسلام بسبب الدس عليها، أو إخراجها عن موضعها. ولذلك فقد حرصوا أشدّ الحرص على أدائها على نحو ما سمعوها، ثم احتاطوا لها أشد الحيطة والحذر من أن يمازجها شيء من غيرها فتثبتوا في أخذها، ومحصوها غاية التمحيص سندًا ومتنًا، فكانوا لا يقبلون إلا رواية العدل الضابط لما يحفظ، والمتقن في الحفظ والأداء، وكانوا يتفقدون المتون وفق ضوابط شرعيّة. وهذا ما سنتعرض إليه من المبحث الثاني بعنوان نقد الحديث عند علماء المسلمين.

3: نقد الحديث عند علماء المسلمين

ويتضمن هذا المبحث مطلبين:

3،1: قواعد نقد متن الحديث في زمن الصحابة والتابعين

إن السبب الرئيس في نقد الحديث أو ما نسب إلى النبي عليه السلام يعود إلى أنه عليه السلام حذّر من الكذب عليه، وحذر من الإحداث في أمر الإسلام ما ليس منه، وأمر بردّه ومنع قبوله. فقال صلى الله عليه وسلم: "لا تكذبوا عليّ فإنه من يكذب عليّ يلج النار." (مسلم، 1998، باب تغليظ الكذب على رسول الله، رقم: (1)، ص22)؛ وفي رواية: "من كذب عليَّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار." (مسلم، 1988، باب تغليظ الكذب على رسول الله، رقم: (3)، ص22)؛ وقال صلى الله عليه وسلم: "من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد" (مسلم، 1998، كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة ورد محدثات الأمور، ص2714، رقم: (١٧١٨)، وعند البخاري: "من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد." (البخاري، 1998)، باب الاعتصام، كتاب إذا اجتهد العامل أو الحاكم، فأخطأ خلاف الرسول من غير علم فحكمه مردود، رقم: (٢٦٩٧)، 514، 1400). وبناءً على تلك التكاليف الشرعية في وجوب المحافظة على ما روي عن النبي باعتباره من الوحي الإلهي، وهي من القرءان الكريم بمنزلة الجزء من الكل، فلا تنفك عنه، ولا يعرف الدين ولا يفهم تشريع الإسلام إلاّ باقترانهما معًا.

فقد حرص أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم على حسن التلقّي عن الرسول صلى الله عليه وسلم وضبط ما يتلقوه عنه صلى الله عليه وسلم وحفظه واستيعابه ونقله إلى غيرهم كما سمعوه. امتثالاً لأمر النبي عليه السلام في قوله: "نضّر الله امرءاً سمع منّا حديثاً، فحفظه حتى يبلغه غيره." (الترمذي، د.س، باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع، رقم: (2656)، ج4، ص393)؛ وفي

رواية: "نضّر الله امرءاً سمع منا شيئاً، فبلّغه كما سمع، فربّ مبلّغٍ أوعى من سامع." (الترمذي، د.س، باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع، رقم: (2657)، ج4، ص394).

وقد سار على نهج الصحابة، من عاصرهم من التابعين، فاستمرت السنة بنقائها وصفائها لم تشبها شائبة. وفي هذين العصرين لم يكن أحد من الصحابة والتابعين يهتم كثيراً بالإسناد، لكونهم يثقون بالرواة، حيث إن الله زكّاهم، والنبي صلى الله عليه وسلم أثنى عليهم، وأخبر بأنهم من خير القرون في قوله: "خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم ...." (البخاري، 1998، كتاب الشهادات، باب لا يشهد على شهادة جور، رقم: (2652)، ص٥٠٢)، ومع أن الصحابة كلهم عدول، فإنهم كانوا يتشدّدون في الرواية عن الرسول صلى الله عليه وسلم، ويتشددون في قبول الأحاديث ولم يأخذوا الحديث إلا بعد توثق منه، خشية أن يقعوا في الكذب، أو ينسبوا إلى النبي قولاً لم يقله، أو عملاً لم يعمله، ثم إنهم كانوا لا يتحدثون بكل ما يسمعون من الأحاديث المنسوبة إلى النبي امتثالاً بقول النبي صلى الله عليه وسلم: "كفى بالمرء كذباً أن يحدّث بكل ما سمع." (مسلم، 1998، باب النهي عن الحديث بكل ما سمع، رقم: (5)، ص22).

وبقي الصحابة لا يهتمون بالإسناد كثيراً، ويعوّلون على نقد متن الحديث، حتى اتسعت الفتوحات، ودخلت في الإسلام الشعوب والقبائل من ذوي الملل والنحل، فكان ما كان من الاحتياط في رواية الحديث والتوثق من حال الرواة عدالةً وحفظًا وضبطًا، ووضعوا للناس قاعدة مفادها أن أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم دين فانظروا عمّن تأخذونه، وفي هذا الخصوص قال ابن سيرين: "إن هذا العلم دين -يعني الحديث النبوي- فانظروا عمن تأخذون دينكم." (مسلم، 1998، باب في أن الإسناد والمتن من الدين وأن الرواية لا تكون إلا عن الثقات، ص24)؛ وقال ابن المبارك: "الإسناد من الدين ولولاه لقال من شاء ما شاء." (مسلم، 1998، باب في أن الإسناد والمتن من الدين وأن الرواية لا تكون إلا عن الثقات، ص25)، ثم ازداد الخوف على السنة النبوية، من زيادة أهل البدع والأهواء والنحل إثر مقتل عثمان بن عفان وتوالي الفتن على المسلمين بعد ذلك، وظهرت الفرق فأخذ الصحابة ومن عاصرهم من أهل العلم والغيرة على دين الله تعالى، يمحصّون الرواة ويمتحنونهم، ويستوثقون من مروياّتهم، ووضعوا لذلك قواعد في الجرح والتعديل، وشروط الراوي، وشروط الحديث الصحيح، كي يطمئنوا لصحة نسبة الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وهذا جهد مبرور ونافع غاية النفع في العصر الذي يعرف فيه الرواة، فيميز بتلك القواعد بين من يؤخذ منه الحديث النبوي، ومن لا يؤخذ منه. وفي هذا الخصوص يقول أبو غدة: "... وقد استمر الصفاء والنقاء للسنة المطهرة إلى أواخر عهد الأربعة الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم ... ثم لما وقعت فتنة مقتل عثمان رضي الله عنه، قامت بعض الأهواء السياسية... ولُحِظَ شيء من الاختلال في الضبط والنقل، فتحفظ الصحابة رضي الله عنهم عند ذلك بشدة التثبت والاستيثاق من الخبر، وسألوا عن الإسناد حتى لا يدخل من هُوّة الأهواء على السنة المشرّفة دخيل...." (أبو غدة، 1984، ص36).

أما وقد ذهبت تلك العصور، وأصبحت المدونات الحديثية هي المنتشرة، وأصبح الزنادقة والجهلة وذوي الأهواء قادرين على تركيب المتون الكاذبة على أسانيد صحيحة، وهذا كثير في المدونات التي تهتم بتأييد الفرق التي انتشرت بعد أن وقعت الفتنة وتوالت الفتن على المسلمين. فوقف لهم العلماء من التابعين أمثال ابن سيرين وغيره، إذ قالوا: "... لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقع ت الفتنة، قالوا: سموا لنا رجالكم. فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم... لا يحدث عن رسول الله إلا الثقات...." (مسلم، 1998، باب في أن الإسناد والمتن من الدين وأن الرواية لا تكون إلا عن الثقات، ص24-25).

ولذلك نشط العلماء الأتقياء العدول في الذبّ عن السنة المطهرة، واجتهدوا في وضع القواعد التي حوتها كتب علم مصطلح الحديث والتي عمل على تطبيقها عمليًا المهتمون بالحديث النبوي في مدوناتهم التي لم يضمنوها إلا الصحيح على مبلغ علمهم وبحسب اجتهادهم، والمدونات التي اختصت بالموضوعات والتعريف بها ليحذرها المسلمون.

أولاً: عرض الحديث أيًا كان موضعه أو راويه على ما هو معروف من القرءان الكريم والسنة الصحيحة، فإن وافقها قُبل وإلا حُكم عليه بالضعف أو الوضع. وهذا ما يؤكده مسلم في صحيحه، إذ يقول: "وعلامة المنكر في حديث المحدث، إذا ما عُرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا، خالفت روايته روايتهم، أو لم تكد توافقها ...." (مسلم، 1998، ص20) إذن كل حديث مخالف للقطعي من القرءان الكريم والسنة الصحيحة يُرَد ولا يُقبل وإن كان سنده صحيحًا. وهذا منهج الصحابة رضوان الله عليهم في قبول الحديث ورده، رغم أنهم يدركون عدالة بعضهم، ولم يكونوا متهمين بالكذب عند بعضهم، إلا أن الخطأ والنسيان وارد عليهم، وكذلك عدم الدقة في فهم الكلام الذي سمعوه على حسب المراد منه. ومن هذا القبيل: ردّ عائشة للحديث الذي روي عن طريق عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: "إن الميت يُعذَّب في قبره ببكاء أهله عليه ... فقالت يغفر الله لأبي عبد الرحمن، أما إنه لم يكذب ولكنه نسي أو أخطأ إن الله لا يعذب أحدًا ببكاء أحد ... حسبكم القرءان: (ولا تزر وازرة وزر أخرى).

(البخاري، 1998، كتاب الجنائز، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم يعذب الميت ببعض بكاء أهله عليه، رقم: (1288)، ص251)، (مسلم، 1998، كتاب الجنائز، باب إن الميت ليعذب ببكاء أهله، رقم: (932)، ص361).

وكذلك (رد عُمر ابن الخطاب لحديث فاطمة بنت قيس وقد طلقها زوجها ثلاثًا: "وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجعل لها سكنى ولا نفقة فَرَدَّ عُمر حديثها بقوله لا ندع كلام ربنا لقول امرأة لا ندري حفظت أم نسيت ... لها السكنى والنفقة، قال الله تعالى: (...لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِن بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَن يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ ... الطلاق: (1)...." (مسلم، 1998، باب المطلقة ثلاثا لا نفقة لها، رقم: (1480)، ص598-599.) والحوادث في ذلك كثيرة عن الصحابة رضوان الله عليهم ولم ينكروا على بعضهم رد الحديث المروي من عدل ضابط، إن كان هذا المروي مخالفًا لصريح القرءان، أو معارضًا لصحيح السنة المعروفة عندهم، بحيث لا يمكن الجمع بينهما، ولا يمكن حمله حملًا صحيحًا، فيكون ذلك إجماعًا من الصحابة على أن كل حديث يخالف صريح القرءان والسنة الصحيحة، يجب تركه ورده والحكم عليه بالضعف وإسقاط الاحتجاج به في الإسلام. وقد قرر المحدثون تلك القاعدة والتزموها. إلاّ أن بعض المشتغلين بالحديث في العصور المتأخرة أهملوا تلك القاعدة ولم يفعّلوها، واعتمدوا قاعدة خاطئة، "أنّ ما صحّ سنده صحّ متنه"، وحُكم عليه بالصحة، وبنوا عليه أمور دينهم كما هو بين في مقولتهم "لاتنظروا إلى الحديث، ولكن انظروا إلى الإسناد، فإن صح الإسناد، وإلا فلا تغتروا بالحديث، إذا لم يصح الإسناد." (الذهبي، 1996)، ج9، ص188). وهذا المنحى مجانب للصواب، خاصة بعد تركيب متون كاذبة على أسانيد صحيحة. ولذلك قال بعض العلماء: "سبر الحديث متنًا ومعنىً –أي نقد المتن– ينفع مع فقد الإسناد للحديث، ومع وجود الأسانيد، فقد يكون هو الطريق المفضية إلى كشف الخبر المكذوب؛ لأنه قد ركّب عليه إسناد كل رجاله ثقات، وأحكم المُركّب الكذاب: الكذب في اختيار الراوي وشيخه ومن فوقه، بحيث لا ينكر إسناد الحديث إليهم...." (أبو غدة، 1984، ص88).

ثانيًا: تضمن الحديث ما يؤيد البدع والتيارات السياسية التي ظهرت في الأمة بعد فتنة مقتل عثمان رضي الله عنه، وما تبعها من فتنة الاقتتال بين علي رضي الله عنه ومن شايعه، وبين معاوية بن أبي سفيان ومن انحاز معه بدعوى المطالبة بدم عثمان بن عفان رضي الله عنه. وإلى هذه القاعدة تشير أقوال علماء الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم. من مثل قول ابن عباس رضي الله عنه: "إنا كنا نحدِّث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا لم يكن يُكذب عليه، فلما ركب الناس الصعب والذلول تركنا الحديث عنه ... ولم نأخذ من الناس إلا ما نعرف"... وقول ابن سيرين: "لم يكونوا يسألون عن الإسناد فلما وقعت الفتنة قالوا سمّوا لنا رجالكم فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم...." (مسلم، 1998، باب في أن الإسناد والمتن من الدين وأن الرواية لا تكون إلا عن الثقات، ص24-25). وفي هذا الخصوص يقول أبو غدّة: "... بعد مقتل سيدنا عثمان رضي الله عنه، ذرّت الفتن قرنها، وبدت الأهواء تأخذ إلى النفوس الضعيفة طريقها... وقامت الفرق والمبتدعة بالتحزب والتأويل، وحاول كل حزب من أولئك الناس أن يؤيّد موقفه من مخالفه... وأول معنىً طرقه الوضاعون هو فضائل الأشخاص...." (أبو غدة، 1984، 46-48)؛ ويقول الفيروزآبادي في هذا الخصوص: "... أحاديث ليس منها شيء صحيح، ... باب فضائل أبي بكر الصديق رضي الله عنه: "ما صب الله في صدري شيئًا إلا صبّه في صدر أبي بكر"، ... وأنا وأبو بكر كفرسيّ رهان"، ... وأمثال هذا من المفتريات المعلوم بطلانها ببديهة العقل. وباب فضائل عليّ رضي الله عنه... ومن أفظعها الأحاديث المجموعة في الكتاب المسمى بالوصايا النبويّة... وباب فضل معاوية ليس فيه شيء صحيح... وباب فضائل أبي حنيفة والشافعيّ وذمهم ليس فيها شيء صحيح...." (الفيروزآبادي، 1978)، 148-149). وقد أكد ابن الجوزي في كتابه الموضوعات على أن بدء الوضع في الحديث النبوي كان في عهد عثمان بن عفان خاصة في أيام الفتنة. ويظهر ذلك في قوله: "... والذي عليه أكثر المحققين أن أول بدء الوضع كان في السنوات الأخيرة من عهد عثمان رضي الله عنه، وخصوصًا أيام الفتنة التي حصلت في خلافته... على أن أول من تجرأ على وضع الحديث هم الشيعة، إثر الخلافات الدموية التي حدثت بين علي ومعاوية في صفين، فوضعوا كثيراً من الأحاديث في فضائل علي، وتبعهم بعد ذلك الجهال من أهل السنة...." (ابن الجوزي، 1997، ج1، ص365-370).

3،2: قواعد نقد متن الحديث عند العلماء

لما كان الباعث على نقد الأحاديث عند علماء المسلمين حماية الحديث من الوضع ومنع الوضاعين من الكذب على رسول الله عليه السلام فقد نهضوا بمهمة وضع قواعد وموازين لتمحيص ما روي عن النبي عليه السلام، ولذلك اتفقت كلمة علماء مصطلح الحديث على أن القرائن الدالة على وضع متن الحديث: أن يكون الحديث ركيك المعنى سمجًا، وأن يكون مخالفًا للقطعي من الكتاب والسنة النبوية، وأن يكون مخالفًا للإجماع في عهد الصحابة والتابعين، وأن يكون مخالفًا لبديهيات العقول، وأن يكون مخالفًا لمعلوم من الإسلام بالضرورة، وأن يكون مخالفًا للحس والمشاهدة، وأن يكون مخالفًا للحقائق التاريخيّة والسنن الإلهية في الاجتماع البشري. (السيوطي، د.س، 41)، (ابن الجوزي، 1997، ج1، ص59- 65)، (الجرجاني 2003، ص134-136)، (مرشد،

٢٠٠٠، 33-38)، (ابن قيم الجوزية، 1990، 40-48) الخطيب، 1988، 241-248)، أبو غدة، 1984، 39، 43-72، 85-95). ولذلك أصبح من الضروري إبراز القواعد والموازين الشرعيّة الصحيحة في الحكم على الأحاديث النبوية لقطع السبيل على المستشرقين وأتباعهم، وبيان زيف مغالطاتهم في هذا الخصوص.

إذن والحالة هذه بات من الضروري تسليط الضوء على القواعد والموازين الشرعية التي تضبط عملية نقد متن الحديث، بما يحفظ لما روي عن النبي مكانته وهيبته، ويجعله موضع ثقة وإكبار ويدفع للاستمساك به، ويقطع السبيل على المشككين فيها والداعين إلى نبذها، في سبيل الاحتياط للسنة النبوية التي يتوقف عليها بيان القرءان وشرعته ومنهاجه، ولطالما قال العلماء الأفاضل في الصدر الأوّل لهذه الأمّة أن السنة النبوية مفسرة للقرءان ومبينة لأحكامه، فالقرءان بحاجة إلى سنة في بيان مجمله، وتخصيص عامه، وتقييد مطلقه، وتوضيح مبهمه، والكشف عن دلالاته الاصطلاحية. وفوق ذلك كلّه هناك العديد من التشريعات والأحكام التي مصدرها الوحيد السنة النبويّة.

ومن أهم هذه الموازين والقواعد بالإضافة إلى ما كان في زمن الصحابة رضوان الله عليهم ما يأتي:

أولا: مخالفة الحديث للإجماع القطعيّ الذي لا يقبل التأويل. وقد ردّ الفقهاء العديد من الأحاديث صحيحة الإسناد بناءً على هذه القاعدة، مثل النهي عن الوضوء بالماء المشمس. (أحمد، 2004، ج1، ص428)، وحديث: "من مسّ ذكره فليتوضأ." (السبكي، د.س، باب الوضوء من مس الذكر، ج2، ص193-193)؛ وحديث: "الإمامة من قريش." (الجويني، 1979، 68) فكل حديث يتعارض مع ما كان عليه العمل عند جماعة المسلمين في عهد الصحابة والتابعين، ومن هذا القبيل مسلك الإمام مالك في رد أخبار الآحاد إن كانت تخالف ما عليه عمل أهل المدينة، وما جرى عليه العمل في فقه أبي حنيفة رضي الله عنه، حيث رد الكثير من أخبار الآحاد الصحيحة عند المحدثين أو لدى غيره من الفقهاء لكونها تخالف إجماع الأمة في عصره، وما كان عليه العمل من قبلها في عصره؛ لأن أي حديث يختص به آحاد الرواة والأمة بمجموعها في ذلك الحين لا تعرفه بل وتعمل بخلافه، مما يتنافى مع كون الأمة لا تجتمع على ضلالة، ومما يتنافى مع وصف الأمة في تلك العصور بأنها من خير القرون. وعلى ذلك يجب رد كل حديث يتناقض مع الإجماع الفعلي القطعي، على نحو لا يقبل معه التأويل المشروع.

ثانيًا: ركاكة ألفاظ الحديث وفساد معناه مما يوجب ردّ الحديث وتركه، وإسقاط الاستدلال به في كل أمر من أمور الإسلام. وفي هذا الخصوص فقد ذكر ابن الجوزي أهم العلامات المؤشرة إلى وضع الحديث درايةً منها: 1. ركاكة اللفظ والمعنى ... فإذا جاء الحديث مجافيًا للفصاحة، ونائيًا عن البلاغة، اللتين اتصف بها حديث النبي صلى الله عليه وسلم، كان الحديث موضوعًا .... (ابن الجوزي، 1997، ج1، ص59- 65)؛ ويقول الجرجاني: القرائن التي يعرف به الموضوع ... يعرف بركاكة الألفاظ أو بركاكة معانيه ... مثل: "الديك الأبيض صديقي ... ولا تأكلوا القرعة حتى تذبحوها ...." (الجرجاني، 2003، 134-135).

ثالثًا: مخالفة الحديث لبداهة العقول، وسنن الله في الوجود، والواقع المحسوس فعليًا. وهذه القاعدة من الموازين العامة في نقد متن الحديث، ولا تقل أهمية عن مخالفة الحديث لصريح القرءان والسنة، وهي مما نوه بها علماء مصطلح الحديث، والتزموها كثيراً في رد أحاديث صحت أسانيدها مثل الأحاديث التي تُذكر في الطب النبوي على حسب قولهم – في الحبة السوداء وأنها شفاء من كل داء، أو أحاديث الباذنجان شفاء من كل داء، وتقديس العدس، والنظر إلى الخضرة والماء الجاري والوجه الحسن، وأحاديث بدء الخليقة، والأحاديث المتعلقة بمعاوية وأنه من كتبة الوحي، وفي الإشارة إلى هذه القاعدة يقول الجرجاني: "القرائن التي يعرف بها الموضوع، أو يعرف بركاكة الألفاظ، أو بركاكة معانيه، أو بمخالفته للمشروع أو المعلوم المقطوع به كأن يكون مناقضًا لنص القرءان أو السنة المتواترة، أو الإجماع القطعي أو صريح العقل ..." (الجرجاني، 2003، 134-135) ؛ ويقول عبد الرحمن المعلمي: "هل راعى المحدثون العقل في قبول الحديث وتصحيحه؟. أقول نعم، راعوا ذلك في مواطن أربعة: عند السماع، وعند التحديث، وعند الحكم على الرواة، وعند الحكم على الأحاديث...." (المعلمي، 1982، 6) ؛ ويقول ابن الجوزي: "...العلامات التي تدخل معنى الحديث فتفسده، وتبين آثار الوضع... أ- أحاديث يكذبها الحس، ويأباها العقل. مثاله حديث (الباذنجان شفاء من كل داء)... ب- مخالفة الحديث لكثير من البديهيات المسلم بها عقلاً... "إن سفينة نوح طافت بالبيت سبعًا، وصلّت عند المقام ركعتين"... ج- سماجة الحديث، د- بطلان الحديث نفسه، هـ- مخالفة الحديث للقواعد العامة في الحكم والأخلاق. و- دعوة الحديث إلى الشهوة والمفسدة. ز- بطلان الحديث بالشواهد الحسيّة الصحيحة المسلم بها. ح- الحديث الذي يحتوي على سخافات لا تصدر من العقلاء ... إلى أن قال ما أحسن قول القائل : "إذا رأيت الحديث يباين المعقول أو يخالف المنقول أو يناقض الأصول فاعلم أنه موضوع...." (ابن الجوزي، 1997، ج1، ص379 – 380).

رابعًا: مخالفة الحديث للحقائق التاريخية ومقتضيات الدين الحق في المعتقدات والتكاليف الشرعيّة، كالأحاديث التي تسقط الجزية عن اليهود أو غيرهم من أهل الكتاب والأحاديث التي تتكلم عن نهاية الدنيا في مدة زمنيّة، والأحاديث التي تزعم أن

الصحابة تواطئوا على كتمان أمر وعدم نقله، والأحاديث التي توصل الحكم إلى قبائل أو أقوام وعدم صرفه عنهم ونحو ذلك. وفي هذا الخصوص يقول الشافعي: "... ولا يستدل على أكثر صدق الحديث وكذبه إلاّ بصدق الخبر وكذبه إلا في الخاص القليل من الحديث، وذلك أن يستدل إلى الصدق والكذب فيه بأن يحدث المحدِّث ما لا يجوز أن يكون مثله، أو يخالف ما هو أثبت وأكثر دلالات بالصدق منه" (الشافعي، د.س، 399)؛ ويقول السيوطي: "... وأن يكون ما نقل- حيث الدواعي ائتلفت بنقله – وحيث لا يوجد عند أهله. وما به وعد عظيم أو وعيد على حقير وصغيره شديد." (السيوطي، د.س، 41)

ويقول ابن الجوزي: "... الحديث الذي يشتمل على سخافات لا تصدر من العقلاء... ومخالفة الحديث لحقائق التاريخ التي جرت في عهد النبي صلى الله عليه وسلم. وذلك بأن يرد الحديث المشير إلى حقيقة معينة لم تكن موجودة في عهد النبي صلى الله عليه وسلم." (ابن الجوزي، 1997، ج1، ص59- 65)

إن هذه الضوابط التي يراها الباحثان ضروريّة وهامة في نقد متن الحديث، قد اتفق عليها علماء مصطلح الحديث، خاصة المحققين منهم، وزاد عليها بعض العلماء موازين وقواعد أخرى، لم يتطرق إليها الباحثان، لا لكونها ليست هامة، وإنما لكونها في تقدير الباحثان متضمنة في القواعد والموازين التي تضمنتها هذه الدراسة، وكذلك هي تطبيقات من نماذج الوضع في الحديث النبوي جُعِلت قواعد وموازين في نقد المتن الحديثي مثل كون الحديث باطل في نفسه، وكون كلام الحديث لا يشبه كلام الأنبياء، وكون الحديث يشتمل على ما يحدث في السنين والشهور والأيام، ومثل الوصفات الطبيّة، والأحاديث التي يعظم فيها العقل، والأحاديث التي تنص على حياة بعض البشر ورجعتهم في آخر الزمان، والأحاديث التي تجعل لكل يوم صلاة خاصة به، والأحاديث التي فيها ذم الأجناس أو الأقوام، أو الأزمان أو الأمكنة، والأحاديث التي تذم أو تمدح الطيور واقتنائها، والأحاديث التي تذم الأولاد، وأحاديث الجزاء الكبير على العمل اليسير، والتهويل في العقوبة أو سخط الله على الذنب اليسير. ونحو ذلك من ضوابط وقواعد توسع فيها علماء مصطلح الحديث للمحافظة على السنة النبوية من دسّ الكائدين، وافتراءات الزنادقة والمنحرفين، وضلالات الجهلة والمغفلين. غير أن طبيعة البحث والانسجام مع موضوعه، جعل الباحثان أن يكتفيا بهذا القدر في الاقتصار على ما هو مثبت في هذه الدراسة المتواضعة، لكونها ضوابط جامعة لمعظم النماذج التطبيقيّة التي تضمنتها الدراسات الموسعة في هذا الموضوع الهام، من موضوعات علم مصطلح الحديث، ولكونها في معظمها قواعد كانت مرعيّة في القرون التي قال فيها النبي صلى الله عليه وسلم أنها خير القرون. ولكونها قواعد وموازين يسهل على المهتمين بالحفاظ على السنة، أن يستخدموها في الحكم النهائي على الحديث المنسوب للنبي صلى الله عليه وسلم، ولم تتضح معالم سنده، أو كان ذو سند صحيح وموجود في مدونات اجتهد أصحابها بجمع ما كان إسناده صحيحًا، بحسب رجال إسناده الموثقين لديهم. فتنكشف بتطبيق تلك القواعد العلل التي تجعل الحديث صحيح الإسناد ضعيفًا أو موضوعًا متروكًا لا يصلح للاستدلال به على أي أمر من أمور الإسلام.

الخاتمة: ويتضمن الخاتمة النتائج والتوصيات:

النتائج:

وبعد الفراغ من العرض والوصف والتحليل لنقد الحديث عند علماء المسلمين، ارتأى الباحثان اختتامه بما توصل إليه من نتائج وتوصيات، تثري البحث وتزيده إيضاحًا، وأهم تلك النتائج:

أولا: إن نقد الحديث أمر مشروع، قام به أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، ولم ينكر منهم أحد على ذلك. وخلف من بعدهم جهابذة العلماء اهتموا بالحديث رواية ودراية، وإلى يومنا هذا لا زالت تلك الاهتمامات قائمة، ولكن لا ينبغي أن يكون ذلك من قبل الجهلاء أو أنصاف المتعلمين، ولا ينبغي أن يقبل ذلك من أعداء المسلمين، أو المتأثرين بالمستشرقين ودراساتهم، كمن ليسوا لهم باع في تلك العلوم وخاضوا فيما لا يجوز لهم الخوض فيها وأصبحوا آفه على تلك العلوم وصدق فيهم قول ابن حزم: "لا آفة على العلوم وأهلها أضر من الدخلاء فيها وهم من غير أهلها، فإنَّهم يجهلون ويظنُّون أنَّهم يعلمون، ويفسدون ويقدرون أنهم يصلحون." (ابن حزم، 1979، 67)، وإنما يجب أن يضطلع بذلك المتمرسين في الفقه الإسلامي وأصوله ودراسة الأحاديث النبويّة، والأتقياء العدول، من ذوي النزاهة والورع، البعيدين عن التعصب لمذهب أو نحله. ومن ذوي الملكة الفقهيّة والبناء الفكري الإسلامي المتين. وفي هذا الخصوص يقول أبو غدة: "ومما ينبغي التنبيه عليه هنا: أن سبر المتن ... لا ينهض به إلاّ العلماء الفحول الكبار، الجامعون للعلم رواية ودراية وفقهًا وتاريخًا ونقدًا وبصيرة ...." (أبو غدة، 1984، 90).

ثانيًا: إن نقد الحديث عند علماء المسلمين كان لغاية حماية السنة من الكذب والوضع والتدليس وإرجاع السنة إلى نصابها وهي البيان والتقييد والتخصيص والتشريع، أما ما يقوله المستشرقون واتباعهم في أن النقد كان متقتصرا على السند دون المتن كان الغرض منه الهجوم على السنة والتقليل من شأنها والاكتفاء بالقرءان، بدعوى أن الدين الصحيح إنما مصدره القرءان وحده، وكل

ما عدا القرءان يُبعد عن الإسلام الصحيح، وحجتهم في نبذ السنة، أنّها مشكوك فيها، وكان وراء تلك المحاولات الاستعمار الغربيّ، وذلك من أجل القضاء على الإسلام، الذي هو الجدار الواقي للأمة الإسلامية، وهو القوة الباعثة على حيوية الأمة، ودفعها للوقوف في وجه الاستعمار الغربي، ورده خائبًا مدحورًا.

ثالثًا: ما صح عن النبي عليه السلام من حيث حجيتها كالقرءان الكريم، الإيمان بها إيمان، والكفر بها كفر وردة عن الإسلام، وكذلك العمل بما جاء بها فرض كالعمل بما جاء به القرءان الكريم سواء بسواء، لقوله صلى الله عليه وسلم: "ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه." ولذلك يجب الاهتمام بالسنة وإحاطتها بالعناية رواية ودراية، خاصة وأن الأعداء عمدوا إلى النيل من الإسلام عن طريق العبث في السنة من خلال التشكيك في رواة الحديث أو الطعن فيهم واتهامهم بالأهواء وعدم العدالة، واتهامهم بالكذب ومن خلال ادعاء عدم صلة السنة بالوحي أو بالنبي صلى الله عليه وسلم، ونحو ذلك من أمور تتعلق برواية الأحاديث -أي بأسانيدها- وهذا مما لا يحتاج إلى مزيد جهد فيه، كون عصر الرواية قد انقطع وانتهى بالتدوين. والذي لا يزال بحاجة إلى مزيد اهتمام وبحث هو موضوع علم الحديث "دراية" خاصة مع وجود الطعن في متن الحديث، أو وضع متون مكذوبة على أسانيد صحيحة ومع وجود من ينكرون المتون الصحيحة بدعاوى باطلة اتباعًا للأهواء، أو تحقيقًا لأغراض دنيويّة، أو تمشيًّا مع أهداف فرقية، ويزيد الأمر أهمية، دعاوى المستشرقين وأتباعهم بضرورة نقد المتون، على غير هدىً ولا كتاب منير، لتحقيق أغراضهم في النيل من الإسلام، والعبث بأصل رئيس هام فيه وهو السنة النبوية، فتحت غطاء نقد متن الحديث بلا قواعد ولا ضوابط شرعية صحيحة راحوا يجدّفون في السنة بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير، ليُضلوا بذلك عن سبيل الله من ليس لديهم الخبرة الكافية بالسنة النبوية، من الجهلة والمغفلين وأنصاف المتعلمين.

التوصيات:

التوصيات التي يراها الباحثان لازمة وضرورية في هذا الموضوع فهي كالآتي :

أولًا: ضرورة توجيه طلبة العلم في الدراسات العليا، والمراكز العلميّة، والجمعيات المعنية بالسنة النبويّة، إلى الاهتمام بدراسة القواعد والموازين الشرعيّة التي قررها جهابذة علم مصطلح الحديث والتزمها المهتمون بالحديث النبوي في الصدر الأول لهذه الأمة للحكم على الأحاديث النبوية بالصحة والضعف والوضع وما إلى ذلك مما هو مدون في المدونات من كتب الحديث النبوي وعلومه، والفقه وأصوله، والتركيز عليها بدلًا من تبديد الجهود في دراسة الأسانيد بلا طائل تحتها. حيث إن عصر الرواية قد انتهى، والبحث فيها لا يأتي بجديد يفيد في الحكم على الحديث، وقد حكم عليها من قبل من عايش أولئك الرواة المذكورين في تلك الأسانيد، وعرف المجرحين والمعدلين منهم، ولا مجال لمزيد عما قاله السابقون في ذلك.

ثانيًا: ضرورة الربط بين السند والمتن في الحكم على الأحاديث بالصحة أو الضعف، أو الوضع. وعدم الاكتفاء بالسند في الحكم على الحديث النبوي الشريف، إذ قد يكون الفيصل في الحكم على الحديث مع صحة سنده، هو النظر والتأمل في متن الحديث، فصحة الإسناد لا تعني صحة الحديث، وهذا ما أوضحه الباحثان في هذه الدراسة، بخصوص منهج الصحابة رضوان الله عليهم في قبول الحديث ورده.

قائمة المصادر والمراجع:

١- إبراهيم مصطفى ورفاقه، **المعجم الوسيط** (القاهرة: معجم اللغة العربية، د. ط، د.س).

٢- أبو داود سليمان بن أشعث السجستاني الأزدي، **سنن أبي داود** (بيروت: دار ابن حزم، 1418ه/1997م).

٣- أبو عبدالله الحاكم النيسابوري، **المستدرك على الصحيحين** (بيروت: دار المعرفة، د.ط، د.س).

٤- أبو عمر يوسف عبدالبر، جامع بيان العلم وفضله، تحقيق: أبو الأشبال الزهيري (القاهرة: دار الحرمين للطباعة، د.ط، د.س).

٥- أحمد بن فارس بن زكريا، **معجم مقاييس اللغة** (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1422ه/2001م).

٦- بدرالدين محمد إبراهيم بن جماعة، **المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي**، تحقيق: محي الدين عبدالرحمن رمضان (بيروت: دار الفكر، ط2، 1406ه/1986م).

٧- جارالله محمود عمر أحمد الزمخشرى، **أساس البلاغة**، تحقيق: محمد باسل عيون السود (بيروت: دارالكتب العلميه، ١٤١٩ه/١٩٩٨م).

٨- علي محمد بن علي الجرجاني، **فن أصول مصطلح الحديث، ومعه شرح شمس الدين التبريزي**، المشهور بمنلا حنفي، تحقيق: أحمد مصطفى قاسم الطهطاوي (القاهرة: دار الفضيلة، 2003م).

٩- جلال الدين عبدالرحمن السيوطي، **ألفية السيوطي في علم الحديث**، تصحيح أحمد محمد شاكر (د.م: المكتبة العلمية، د.م).

١٠- جلال الدين عبدالرحمن السيوطي، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، تحقيق أبو معاذ طارق عوض الله مكتبة (الرياض: دار العاصمة، 1424ه/2003م).

١١- جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، **لسان العرب** (بيروت: دار صادر، د. ط، د. س).

١٢- سراج الدين أبي الحفص عمر علي أحمد، البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، تحقيق: مصطفى أبو الغيط عبدالحي وآخرون (الرياض: دار الهجرة للنشر والتوزيع، 1425ه/2004م).
١٣- شمس الدين محمد أحمد عثمان الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، كامل الخراط (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط11، 1417ه/1996م).
١٤- عادل مرشد، **المنهج الصحيح في الحكم على الحديث النبوي الشريف** (بيروت: مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٠م).
١٥- عبد الفتاح أبو غدة، **لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث** (بيروت: مكتبة المطبوعات الإسلامية، 1404ه/1984م).
١٦- عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني أبو المعالي، **غياث الأمم فى التياث الظلم**، تحقيق: د. فؤاد عبد المنعم، د. مصطفى حلمي (الأسكندرية: دار الدعوة، د.ط، 1979).
١٧- عبدالرحمن علي محمد جعفر ابن الجوزي، **كتاب الموضوعات من الأحاديث المرفوعة**، تحقيق: نورالدين شكري علي بوياجيلار (الرياض: مكتبة أضواء السلف، 1418ه/1997م).
١٨- عبدالرحمن يحيى المعلمي، **الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة** (بيروت: عالم الكتب، د.ط، 1402ه/1982م).
١٩- عبدالله محمد يزيد بن ماجة، **سنن ابن ماجة**، تحقيق: بشار عواد معروف (بيروت: دار الجيل، 1418ه/1998م).
٢٠- علي محمد الآمدي، **الإحكام في أصول الأحكام**، علق عليه عبدالرزاق عفيفي (الرياض: دار الصميعي للنشر والتوزيع، 1424ه/2003م).
٢١- عياض بن موسى بن عياض، **شرح صحيح مسلم للقاضي عياض المسمى إكمال المعلم بفوائد مسلم**، تحقيق: يحيى إسماعيل (المنصورة: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 1419ه/1998م).
٢٢- القاضي عياض موسى اليحصبي، **الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، ويليه شرح الديباج المذهب في مصطلح الحديث للشريف الجرجاني**، تحقيق: أحمد فريد المزيدي (بيروت: دارالكتب العلمية، د. ط، د.س).
٢٣- مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، **سفر السعادة** (بيروت: دار الكتب العلميّة، ط2، 1978م).
٢٤- محمد اسماعيل البخاري، **صحيح البخاري** (الرياض: بيت الأفكار الدولية، د. ط، 1419ه/1998م).
٢٥- محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، **نقد المنقول والمحك المميز بين المردود والمقبول**، تحقيق: حسن السماعي سويدان (بيروت: دار القادري، 1411ه/1990م).
26- محمد بن إدريس الشافعي، **الرسالة**، تحقيق أحمد محمد شاكر (د. م).
٢٧- محمد بن عبد الله الخطيب التبريزي، **مشكاة المصابيح**، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني (بيروت: المكتب الإسلامي، ط3، 1405ه/1985م)
٢٨- محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، **القاموس المحيط**، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة (بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ط8، 1426هـ/2005م).
٢٩- محمد جمال الدين بن محمد القاسمي، **قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث**، تحقيق: مصطفى شيخ مصطفى (بيروت: مؤسسة الرسالة ناشرون، 1425ه/2004م).
٣٠- محمد عجاج الخطيب، **السنة قبل التدوين** (القاهرة: أم القرى للطباعة والنشر، ط2، 1408ه/1988م).
٣١- محمد علي بن أحمد بن حزم الظاهري، **الأخلاق والسير في مداواة النفوس** (بيروت: دار الآفاق الجديدة، د.ط، 1399هـ/1979م).
٣٢- محمد عيسى الترمذي، **الجامع الكبير**، تحقيق: بشار عواد معروف، (د.م دار الغرب الإسلامي، د.م).
٣٣- محمود سالم عبيدات، **تاريخ الحديث ومنهاج المحدثين** (عمان: دار المناهج، د. ط، د.س).
٣٤- محمود محمد خطاب السبكي، **المنهل العذب المورود شرح سنن الإمام أبي داود** (بيروت: مؤسسة التاريخ العربي، د.م).
٣٥- مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، **صحيح مسلم** (الرياض: بيت الأفكار الدولية، د. ط، 1419ه/1998م).

ڕەخنەگرتن لە ناوەرۆکی فەرمودە لای زانایانی مسوڵمان تۆێژینەوەیەکی ڕاستاندنی شیکارییە

إحسان عبدالمنعم سمارة
کۆلێژی شەریعە/ زانکۆی جەرەش- ئەردەن

ئاوات محمد آغا بابا
کۆلێژی پەروردەی شارەزوور/زانکۆی هەڵەبجە-هەڵەبجە

پوختە

ئەم تۆێژینەوەیە باس لە ڕەخنەگرتنی دەقی فەرمودە دەکات لە لایەن زانایانی مسوڵمانەوە، مەبەستیش لە ڕەخنەگرتن لە دەقی فەرمودە لە سەردەمی هاوەڵانەوە تاوەکو ئەمڕۆ لە لایەن زانایانی مسوڵمانەوە بە چەند مەبەستێک بووە لەوانە: پاراستنی فەرمودەکانی پێغەمبەر (درودی خودای لێبێت) لە درۆ و دروستکردنی فەرمودە بە دەم پێغەمبەرەوە و جیاکردنەوەیان لە لاواز و هەڵبەستراو، بە پێی ئەو پێوەرە ئوصولیانەی کە زاناکان دایان ناوە و و لە ژێر ڕۆشنایی نیگاوە پەیان پێبردووە. ئەم تۆێژینەوەیە پێناسەی ڕەخنە و فەرمودە لەخۆ دەگرێت هەروەها باس لە پەیوەندی فەرمودە بە سونەت و ئەوەی لە پێغەمبەر (درودی خودای لێبێت) گێڕراوەتەوە دەکات. هەروەها باس لە ڕەخنەگرتن لە دەقی فەرمودە دەکات لەگەڵ ڕونکردنەوەی گرنگترین ئەو بنەما و پێوەرانە کە لە ڕوانگەیانەوە ڕەخنە لەو دەقانە دەگیرێن کە خراونەتە پاڵ پێغەمبەر (درودی خودای لێبێت)، کێشەی تۆێژینەوەکە لەوەدا خۆی دەبینێتەوە کە هەندێک پێیان وایە گوایە زاناکان گرنگیان نەداوە بە ڕەخنەگرتن لە دەقی فەرمودە بە بەراورد بە گرنگیدانیان بە حاڵ و باردۆخی ئەو کەسانەی کە فەرمودەیان گێڕاوەتەوە، یاخود پێیان وایە زانایان بە هیچ شێوەیەک گرنگیان بە ڕەخنەگرتن لە ناوەرۆکی فەرمودە نەداوە، مەبەستیان ئەوەیە کە دەیانەوێت لە پلەو پایەی

فەرمودە کەمبکەنەوە. لەم توێژینەوەیەدا تۆێژەران هەوڵدەدەن بەدواداچون بۆ ئەو گریمانەیە بکەن و پوچەڵیان بکەنەوە. لەم توێژینەوەیەدا ڕێبازی ڕاستاندن (تأصیل) بەکارهاتووە، بە مەبەستی ڕاستاندنی ڕەخنە لە دەرەوە و ناوەوەی ئەو فەرمودانەی خراونەتە پاڵ پێغەمبەر و گەڕانەوەی ئەو زانستە بۆ سەردەمی هاوەڵان و شوێنکەوتوان و زانایانی ئەو بواڕە. هەروەها ڕێبازی توێژینەوەی شیکاریش بەکار هاتووە بە شیکردنەوەی دیاردەی ڕەخنەگرتن لە دەقی فەرمودە لە لایەن زانایانی مسوڵمانەوە و وەسفکردنی ئەو بنەماو پێوەرانەی کە لە ڕوانگەیانەوە ڕەخنە لە ناوەرۆکی فەرمودەی پێ گیراوە، هەروەها شیکردنەوەیان لە ژێر ڕۆشنای بنەما و پێوەرە ئوصولیە پەسەندکراوەکان. ئەنجامی توێژینەوەکە بریتییە وەڵامدانەوەی ئەو گریمانەیەی کە گوایە زانایانی مسوڵمان تەنها ڕەخنەیان لە سەنەدی فەرمودە گرتوە و ناوەرۆکیان فەرامۆشکردووە، ئەوە تەنها وتەیەکە و هیچ پاڵپشتێکی زانستی نییە و نەشیان توانیوە ئەوەی دەیڵێن بە بەڵگەوە بیسەلمێنن. ئەوەی ئەو وتەیەی ئەوان پوچەڵ دەکاتەوە هەوڵ و کۆششی زانایانە لە سەردەمی هاوەڵانەوە کە گرنگیان داوە بە ڕەخنەگرتن لە ناوەرۆکی فەرموودە، لە دوای ئەوانیش لە سەردەمی کۆکردنەوەی فەرمودە و نوسینەوە و پۆلێنکردنی لە لایەن زانایانەوە. هەروەها توێژینەوەکە گەشتە ئەو ئەنجامەی کە ڕەخنەگرتن لە فەرمودە لە لایەن زانایانەوە مەبەست لێی دڵنیابون بووە لە هەر وتار و گوفتارێک کە خراونەتە پاڵ پێغەمبەر (درودی خودای لێبێت)، هەروەها دەرخستنی ئەوەش کە پێغەمبەر (درودی خودای لێبێت) نەی وتووە و نەی کردوە بە پێی ئەو بنەما و پێوەرە شەرعی و عەقلیانەی کە لە سۆنگەی نیگاوە دایانڕشتووە، یاخود نیگا ڕێنموویی کردوون وەک بنەما و پێوەر بۆ ڕەخنەگرتن لە فەرمودە. هەروەها توێژینەوەکە گەشتە ئەو ئەنجامەی کە پێویستە هەندێک پێشنیار پێشکەش بکات لەوانە: پێویستە دەرگای ڕەخنەگرتن لە زانستی فەرموودە بۆ هەموو کەس واڵانەکرێت، بەڵکو تەنها ئەو کەسانە توێژینەوەی تیدا بکەن کە جێی متمانەن و ڕاستگۆ و لێهاتوون لەو بواڕەدا و خاوەن بەهرەن لە ڕەخنەگرتن و تێگەشتن لە هەموو ئەو بابەتانەی پەیوەستن بە فەرمودە و زانستی فەرمودەوە.

کلیلی توێژینەوە : ڕەخنەگرتن لە فەرمودە، مەتن (ناوەرۆک)ی فەرمودە، بنەماکانی ڕەخنە لە مەتن (ناوەرۆک).

Critic of Hadeeth Text among Muslim Scholars: analytical and originality study

Ihsan Abdul Monem Samara
College of Shrea Jarash University

Awat Mohammed Agha Baba
College of Education- Sharazwr / Halabja University-Halabja

Abstract

This research elucidates the issue of criticism of the text of Hadeeth among the Muslim Scholars. The discussion of the Text of Hadeeth has been a very important field of Islamic study from the time of companions of Prophet Mohammed (May Allah showers His Blessings Upon Him) to the present time among Muslim scholars for several purposes, the most important of this work to maintain the authenticity of the speeches which attributed to the(Prophet (peace be upon him) from fabrication, distortion, deceit and lying to purity them from weak and man-made Hadeeth that is Based on the rules and regulations which are approved by the Muslim Scholars in this vast field and inspired by revelation, or guided by revelation those regulations and rules for criticism of the sciences Hadeeth. This study deals with the definition of text, the definition of Hadeeth and its relationship with Sunnah, information and its legacy. In addition, it also deals to criticize the text of Hadeeth with the clarify of the most important rules and regulations to investigate which Hadeeth is attributed to Prophet (Peace be upon him). The problem of research lies in the fact that there are those who claim that Muslim scholars did not care about the criticism of the speech as much as they are concerned with the criticism of the support and the narrators, or did not care about the criticism of the text itself, claiming that this is offend to the honorable prophetic approach (Sunnah). Through this research, both researchers try to investigate their claims and to show their false information. The two researchers used the originality method, which means to care for the details of the issue of criticism of the Hadeeth's texts, support and narration; its originality to the time of the Companions, followers, and scholars who came after them. Nonetheless, the study focus on the how this method established the criticism of Hadeeth text, its stages, its development and explain its rules and regulations. The Analytical approach is the best approach to describe the manifestation to criticize the text of Hadeeth among the Muslims Scholars and also to describe the rules and regulations and with respect of the conditions. The purpose of this study to compel the illusion of criticism of Hadeeth's text. This study reached the conclusion that the orientalists and their followers believe the Muslims scholars only worked to purify the narrators and did not investigate the text of Hadeeth or the study of critic of Hadeeth was only critic of external narrations without internal. Their speech was just baseless and tried to destroy the foundation of Hadeeth sciences. So, they could not give any support or proof for their views. The hardworking of Hadeeth scholars eradicate all the bunch of lie from the orientalists because the Muslim Scholars classified all the types of Hadeeth and this hard work continues without stopping. In addition the research draws the lines and put measures for those who work in this field professionally. The Hadeeth field is not such an easy task for whoever wants to participate and gives views to criticize or add some matters without basic knowledge. This field is very precious in Islamic studies only those who are qualified and skillfully well prepared in Hadeeth sciences and morally can express their views and give construct criticism with following the fundamental rules, regulations and conditions in dealing with Hadeeh Sciences.

Keywords: critic of the Hadeeth, Text of the Hadeeth: Conditions to criticize the text